الفصل السادس

الإدارة

كانت دولةُ الخلفاء أشبهَ باتحاد يتألف من ولايات كثيرة ، ويختلف وَثاقةً وتماسكا ؛ ولم تكن علاقة السلطة المركزية بهذه الولايات تشرف عليها دواوين إقليمية ؛ وإنما كان لكل ولاية ديوان ببغداد يدير شؤونها . وكان كل من هذه الدواوين يتألف من قسمين : أولهما الأصل ، وهو يختص بوضع الضرائب وحملها إلى بيت المال[1] ، وبمراقبة الضرائب وتقويم مواردها ، أى أن هذا القسم يختص بالإدارة ؛ وثانيهما الزمام[2] أو ديوان المال . ولما جاء الخليفة المعتضد (٢٧٩ — ٢٨٩ هـ = ٨٩٢ — ٩٠٢ م) ، وهو أقدر حكام القرن الثالث[3] ، ضم دواوين الولايات كلها ، وألف منها ديواناً سماه ديوان الدار[4] ، له ثلاثة

---

(١) كتاب الخراج لقدامة بن جعفر (المتوفى عام ٣٣٧ هـ — ٩٤٨ م) ، مخطوط رقم ٥٩٠٧ بمكتبة باريس ص ٩ ب — ١١٠ . وكلمة أصل التى وردت فى كتاب الوزراء (ص ١١) لها هذا المعنى .

(٢) انظر فى هذا Amedroz, JRAS. 1913, S. 829 ff. ، وأيضاً مسكويه ج ٦ ص ٣٣٨ ، وكان يُعيَّن على الزمام عادة رجلٌ من أصحاب المال . وكذلك كانت الدواوين الصغيرة التى تتولى إدارة ضياع نساء الخلفاء تنقسم إلى قسمين المتقدمين ، وكان يتقلد كلَّ واحد منهما رئيسٌ .

(٣) جاء فى كتاب الوزراء للصابى (ص ١٨٩) أنه لم يجتمع فى زمن من الأزمنة خليفةٌ ووزيرٌ وصاحبُ ديوان وأميرُ جيش مثل المعتضد وأبى القاسم عبيد الله بن سليمان وأبى الصباس بن الفرات وبدر .

(٤) كتاب الوزراء ص ١٣١ ، ويسمى أيضاً ديوان الدار الكبير ، نفس المصدر ص ٢٦٢ .

فروع : ديوان المشرق ؛ وديوان المغرب ؛ وديوان السواد (أى العراق) . وكذلك وضع هذا الخليفة أزمة هذه الدواوين كلها فى يد رئيس واحد[١] ، ثم جعل الأصول كلها فى يد رئيس واحد فى سنة ٣٠٠ هـ — ٩١٢ م[٢] ، بحيث جاء القرن الرابع الهجرى ، وإدارة الدولة تنقسم إلى ما يشبه وزارتين إحداهما الداخلية ، وهى ديوان الأصول ، والأخرى المالية وهى ديوان الأزمة . وكان كل ديوان كبير ينقسم أقساماً كثيرة تسمى دواوين أيضاً ؛ لأنه كان لكل ناحية ديوانها . ولكن لما كان الوزير ، وهو رئيس السلطة المركزية ، هو الذى يتولى إدارة ديوان السواد بنفسه ، فإن كثيراً من دواوين الولايات ببغداد كانت تقوم مقام دواوين الدولة . ولم تصل الإدارة فى الدولة الإسلامية إلى تعيين الحدود الفاصلة بين الدواوين بدقة ، وأستطيع أن أذكر منها :

(١) ديوان الجيش ، وله مجلسان : أحدهما مجلس التقرير ، والثانى مجلس المقابلة . ويجرى فى الأول أمرُ استحقاقات الرجال ، ومعرفةُ أوقات أعطياتهم ، وتقديرُ أرزاقهم ؛ فأما الثانى فيختص بالنظر فى السجلات ، وتصفُّح الأسماء ، ونحو ذلك . وينقسم كل من المجلسين إلى أقسام خاصة بالعساكر ، مثل العسكر المنسوب إلى الخاصة ، والعسكر المنسوب إلى الخدمة ، وما فى النواحى من البعوث[٣] .

(٢) ديوان النفقات فى بغداد ؛ وأكبر مهامه حاجات دار الخلافة . وكان أكثر أرض العراق مضمّناً ، فكان على المتضمّنين أن يقوموا بالوفاء بالنفقات . وهذا الديوان ينقسم إلى المجالس الآتية :

---

(١) كتاب الوزراء ص ٧٧ .

(٢) نفس المصدر ص ٢٧١ ، ٢٧٤ .

(٣) كتاب الخراج لقدامة بن جعفر مخطوط باريس رقم ٥٩٠٧ ص ١٢ — ب .

(ا) مجلس الجارى ، ويختص بأمر استحقاقات الحشم .

(ب) مجلس الأنزال ، وهو الذى يقوم بمحاسبة التجار الذين يقيمون الوظائف من الخبز واللحم والحيوان ، والحلوى والفاكهة ، وغير ذلك من سائر صنوف الإقامات والأنزال .

(ج) مجلس الكراع ، ويجرى فيه أمرُ علوفة الكراع وغيره ، مثل الخيل والشهارى والبراذين والبغال والحمير والإبل وغيره مما يعتلف من الطير والوحش ؛ ويجرى فيه أمرُ سياسة الكراع وعلاجه ، وأرزاق القوّام والرّاضة ونحو ذلك .

(د) مجلس البناء والمرمّة ، وهو مجلس يكْبُر ويَصْغُرُ على حسب الخلفاء فى الإغراق فى البناء أو الاكتفاء بيسيره ؛ ويجرى فيه محاسبة الزُّرّاع والمهندسين وباعة الجصّ والآجرّ والنَّوْرَة والأسفيداج وأصحاب الساج والنجارين والمزوّقين والمذهّبين وسائر الصناع .

(هـ) مجلس الحوادث ؛ ويجرى فيه أمر النفقات الحادثة (أى غير العادية) فى كل وجه من وجوهها .

(و) مجلس الإنشاء والتحرير .

(ز) مجلس النسخ[1] .

(٣) ديوان بيت المال ، وهو فى بغداد يشرف على ما يَرِد على بيت المال من الأموال وما يخرج من ذلك من وجوه النفقات والإطلاقات . ويجب أن تَمُرّ به الكتبُ التى فيها حَمْلُ مال ، قبل انتهائها إلى دواوينها ، لتُثْبَتَ فيه ،

---

(١) قدامة : نفس المصدر ص ١٨ — ٩ ب .

وكذلك سائرُ الكتب النافذة إلى صاحب بيت المال من جميع الدواوين بالمطالبة بالأموال . ويكون لصاحب هذا الديوان علامة على الكتب والصكاك والإطلاقات ، يتفقدها الوزير وخلفاؤه ويراعونها ويطالبون بها[١] . وفى عام ٣١٤ هـ — ٩٢٦ م صدر أمرٌ بمطالبة صاحب بيت المال ببغداد بتقديم الروزنامجات فى كل أسبوع للوزير ، ليستطيع معرفة ما حلّ وما قبض وما بقى ؛ وكان الرسم إذا عُملت الخَتْمَة لم تُرفع إلى الديوان من الشهر الأول إلا فى النصف من الثانى[٢] .

(٤) ديوان المصادَرين[٣] ، وكانت الوثائق التى يُدفع بمقتضاها فى هذا الديوان تُكتب على نسختين ، إحداهما للديوان والأخرى للوزير[٤]

(٥) ديوان الرسائل ، وكان يسمى فى مصر على عهد الفاطميين ديوان الإنشاء[٥] ، وكان صاحب هذا الديوان بمصر فى أوائل القرن الخامس الهجرى يتقاضى فى كل شهر ثلاثة آلاف دينار ، عدا ما كان يكتبه من السجلّات والعهودات وكتب التقليدات ، فقد كان له على ذلك رسومٌ يستوفيها[٦] .

(٦) ديوان البريد ؛ وتأتى لصاحبه الكتب من جميع النواحى ، وهو المُنفِذُ لها إلى مواضعها ؛ وهو يتولى عرض كتب أصحاب البريد والأخبار فى

---

(١) نفس المصدر ص ٩ ب — ١٠ ا .

(٢) مسكويه ج ٥ ص ٢٥٦ — ٢٥٧

(٣) كتاب الوزراء ص ٣٠٣ ، ٣٠٦ .

(٤) مسكويه ج ٥ ص ٢٦١ مثلا .

(٥) كانت لفظة الإنشاء فى المشرق من الألفاظ المستعملة فى ديوان الرسائل ، وهو عمل نسخة يعملها الكاتب ، فتعرض على صاحب الديوان ليزيد فيها أو ينقص منها أو ينفذها على حالها (انظر مفاتيح العلوم للخوارزمى طبعة فان فلوتن ص ٧٨ ، وكتاب الوزراء ص ١٥١) .

(٦) الإرشاد لياقوت ج ١ ص ٢٤٢ .

جميع النواحى على الخليفة ، أو يعمل جوامعَ لها ؛ وله النظرُ فى أمر المرتّبين فى السكك ، وتنجيز أرزاقهم ، وتقليد أصحاب الخراطط فى سائر الأمصار ، ولا غنى له ، بعد أن يكون ثقةً عند الخليفة ، عن معرفة الطرق والمسالك إلى جميع النواحى ، بحيث يجد عنده الخليفة من المعرفة ما يحتاج إليه عند إنفاذ جيش أو غيره[١] . وكانت معرفةُ الأخبار و إبلاغُها قد بلغت درجة عظيمة من الرقى فى الدولة الإسلامية ؛ فقد حُكى أن الخليفة الموفّق أراد أن يشغل قلب أحمد بن طولون ، فدسّ من سرق نَعْلَه من بيت خلّيّة له لا يدخله إلا ثقاتُه ، ثم بعثها إليه ؛ فقال له الرسول . من قدر على أخذ هذه النعل من الموضع الذى تعرفه أليس هو بقادر على ، أخذ روحك ؟[٢] ؛ وكان صاحب البريد هو صاحب الأخبار الرسمى ، وكان له « عيون » يوافونه بكل جديد ؛ وهذا ميراث أخذه العرب عن البيزنطيين ، ففى عهد قسطنطين الأكبر كان لصاحب البريد أعوانٌ يسمّون باسم Veredarii (وهم نقلة الأخبار الذين يركبون الخيل) ، وكانوا يمدّونه بالأخبار[٣] . وكان بعض المتعلمين فى ذلك الوقت يعيشون من نقل الأخبار ، كما هو الحال اليوم بالنسبة لمراسلى الصحف ومندوبيها[٤] . وجاء فى عهد ولاية بريد ما يوجب على

---

(١) كتاب الخراج لقدامة طبعة دى غوى ص ١٨٤ — ١٨٥ ، وقد كتب قدامة حوالى عام ٣١٥ هـ — ٩٢٧ م .

(٢) الخطط للمقريزى ج ٢ ص ١٨٠

(٣) v. Burckhardt : Die Zeit Constantins des Grossen, 3 Aufl. s, 70. وكان أحد أصحاب البريد بمصر فى القرن الأول من الحكم الإسلامى يقوم رسميا بتبليغ أحوال رجال الشرطة (أنظر ZA. XX, S. 196.) .

(٤) فى القرن الثالث الهجرى قطع لسان ابن سلام الشاعر بأن وُلّى البريد بحمد لنسرين (مروج الذهب ج ٨ ص ٢٧١ والإرشاد لياقوت ج ٥ ص ٣٢٢ وما يليها ؛ وكذلك كون أحد الشعراء المجيدين بأن خيّر فى أعمال البريد ببلاد خراسان (يتيمة الدهر ج ٤ =

صاحب البريد « أن يعرف حال عمال الخراج والضياع فيما يجرى عليه أمرهم ، ويتتبع ذلك تتبعاً شافياً ، ويستشفه استشفافاً بليغاً ، وينهيه على حقه وصدقه ... وأن يعرف حال عمارة البلاد وما هى عليه من الكمال والاختلال ، وما يجرى فى أمور الرعية ، فيما يُعامَلون به ، من الإنصاف والجور والرفق ، والعسف ؛ فيكتب به مشروحا ... وأن يعرف ما عليه الحكام فى حكمهم وسيرهم وسائر مذاهبهم وطرائقهم ... وأن يعرف حال دار الضرب وما يُضرب فيها من العين والوَرِق ، وما يلزمه الموردون من الكلف والمؤن ؛ ويكتب بذلك على حقه وصدقه ... وأن يوكل بمجلس عرض الأولياء وأعطياتهم من يراعيه ويطالع ما يجرى فيه ، ويكتب بما تقف عليه الحال من وقته ، وأن يكون ما ينهيه من الأخبار شيئاً يثق بصحته ... وأن يعرض المرتَّبين لحمل الخرائط فى عمله ، ويكتب بعددهم وأسمائهم ومبالغ أرزاقهم ، وعدد السكك فى جميع عمله وأميالها ومواضعها ، ويوعز إلى هؤلاء المرتَّبين بتعجيل الخرائط المُنْفَذَة على أيديهم ، وإلى المؤقِّتين بإثبات لمواقيت وضبطها حتى لا يتأخر أحد منهم عن الأوقات التى سبيله أن يرد السكة فيها ، وأن يُفْرِد لكل ما يكتب فيه من أصناف الأخبار كُتُباً بأعيانها ، فيُفرِدَ لأخبار القضاة وعمال المعاون (؟) والأحداث ... والخراج والضياع وأرزاق الأولياء ونحو ذلك كتباً ، ليجرى كل كتاب فى موضعه »[1] . ولم يكن صاحب البريد يُعنى فقط بالأخبار التى تتعلق بمهامّ سياسة الدولة ، بل كان عليه أن يبلغ

= ص ٦٢) ؛ وكان أبو محمد الواثق ببخارى يرجو أن يتقلد أحد أعمال البريد (يتيمة ج ٤ ص ١١٢) ؛ وكان صاحب بريد نيسابور يملك من الكتب ما لا يملكه أحد فى هذه المدينة مع كثرة علمائها . ويعتبر ابن خلدون المغربى أن صاحب البريد من بين أرباب صناعة السيف (المقدمة ج ١ ص ١٩٨ ؟) .

(١) كتاب الخراج لقدامة بن جعفر مخطوط باريس ص ١٨ ب — ١٩ . ويرجع تاريخ هذا العهد إلى عام ٣١٥ هـ .

كل ما عدا ذلك من طرائف الأخبار . فقد حدث فى عام ٣٠٠ هـ — ٩١٢ م أن ورد كتابٌ من صاحب البريد من بلدة الدينور يذكر فيه أن الموكّل بخبر التطواف رفع إليه يذكر أن بغلة لرجل وضعت فَلْوَةً ويصف اجتماعَ الناس لذلك وتعجبهم لما عاينوا منه ، ويقول : « فوجهتُ من أحضر لى البغلة والفلوة ، فوجدت البغلة كَمْتَاء خلوقيـة ، والفلوة سـوّية الخَلْق ، تامّة الأعضاء ، مُنْسَدلة الذنب ، سبحان الملك القدوس ، لا معقِّب لحكمه ، وهو سريع الحساب »[١] .

(٧) ديوان التوقيع ، وإليـه تنتهى رقاع من يسأل شيئاً عند الخليفة ، بعد أن يراها صاحبُ ديوان الدار ، ويقتصّ المسألة والرقعة ، ويشرح حالَها ، وما لعله يكون جرى فيها ؛ وبعد أن يستطلع صاحبُ ديوان التوقيع رأىَ الخليفة فيها ، ويوقّع عليها بخطه فى ديوان التوقيع يرسل إلى صاحب ديوان الدار بنسختها أو اقتصاص ما تضمّنت ؛ ومن ديوان الدار تُرسل إلى صاحب الديوان الذى تجرى فيه المسألة (كالخراج أو الضياع أو المال أو النفقات ... الخ)[٢] . وكان الفصل فى أمر الرقعة يُكتب على الرقعة نفسها توقيعاً من الخليفة أو كاتبه . وقد بلغت هذه التوقيعات أقصى ما يمكن أن تبلغه من الاختصار ، والبلاغة ، وإظهار ذكاء موقّعها وقدرته على حسن الفصل وإصابة الغرض . وكان البلغاء يتنافسون فى تحصيل توقيعات جعفر بن يحيى البرمكى ، الذى كان يلى ديوان التوقيع للرشيد ، ليقفوا منها على أساليب البلاغة وفنونها ، حتى قيل إنها كانت تباع كل توقيع بدينار[٣] .

---

(١) عريب ص ٣٩ — ٤٠ .

(٢) كتاب الخراج لقدامة ص ١٩ ب — ٢٠ ا .

(٣) كتاب العبر ج ١ ص ٢٠٦ من طبعة بولاق .

(٨) ديوان الخاتم ، وبه تمرُّ وتُثبت فيه الكتبُ التي تحتاج إلى ختمها بخاتم أمير المؤمنين ؛ وذلك بعد أن يمرّ الكتاب على دواوين عدة وبعد المقابلة[١] .

(٩) ديوان القضّ ، ومنزلة هذا الديوان من الخليفة منزلة مجلس الاسكدار في ديوان الخراج من المتولّي له ، لأن سبيل الكتب التي ترد من العمال في النواحي إلى أمير المؤمنين أن يكون ابتداؤها به وخروجها إلى الدواوين منه ، بعد فضّها وأخذ جوامعها ليقرأها الخليفة ويوقع فيها بما يراه . وكان هذا الرسم جارياً في أول الأمر ، لما كان الخلفاء هم الذين يتولون النظر في الكتب بأنفسهم ؛ ثم آل ذلك إلى الوزير ، فصار هو المتولّي لفضّ الكتب وإخراجها إلى الدواوين ، وانتقل عملُ ديوان القضّ إلى حضرة الوزير ، وصار المتولّي له كاتباً برسمه في دار الوزير[٢] .

وفي حوالي عام ٣٠٠ هـ — ٩١٢ م قُلّد ديوان القضّ وديوان الخاتم لرجل واحد ، وكان جاريهما أربعمائة دينار ودينار[٣] .

(١٠) ديوان الجَهْبَذة ، ويجرى فيه من الأموال مالُ الكسور والكفاية والوقاية ، وما يجرى مجرى ذلك من توابع أصول الأموال ، ثم ما يزيده شرارُ الجهابذة من الفضول على هذه التوابع بسبب إعنات من عليه مالٌ من أهل الخراج ومن يجرى مجراهم في النقود والصروف ، وما يرتفقون به من التقديم والتأخير ممن يتعذّر عليه الأداء في وقت المطالبة ... فإن بعضهم لما وجد ذلك

---

(١) قدامة ص ٢٠ ب .

(٢) نفس المصدر ص ٢١ ب — ٢٢ أ .

(٣) كتاب الوزراء ص ١٧٨ .

فى بعض النواحى زاد فى ضمان الجهبذة بتلك الناحية على من هو ضامن لها ، ووقع التزايدُ فى هذه الوجوه بالظلم والعداون على الرعية وسائر من يُقام لهم الجارى ، وتُطْلَق لهم النفقة ، حتى توافى مال الجهبذة إلى جملة وافرة أصلُ أكثرها عدوانٌ[١]

(١١) ديوان البر والصدقات[٢] .

وكان أصحاب الدواوين فى أوائل القرن الرابع الهجرى على ثلاث طبقات[٣] . وكان صاحب ديوان السواد يقبض أعلى مرتّب بين أصحاب الدواوين ، وهو خمسمائة دينار فى كل شهر . وكان صاحب ديوان المشرق أو ديوان الخاصة مثلاً يقبض مائة دينار فى كل شهر[٤] . وفى عهد الخليفة المعتضد (٢٧٩ — ٢٨٩ هـ = ٨٩٢ — ٩٠٢ م) بلغت أرزاق أصحاب الدواوين كلها من أكابر الكتّاب إلى الخُزّان والبوّابين والأعوان ، وثمن الصحف والقراطيس والكاغد أربعة آلاف وسبعمائة دينار فى الشهر ، وذلك عدا ما كان يقبضه الوزراء ، وعدا أرزاق كتّاب دواوين الإعطاء وخلفائهم على مجلس التفرقة وأصحابهم وأعوانهم وخُزّان بيت المال ؛ فإن هؤلاء يأخذون أرزاقهم مما يوفّرونه من أموال الساقطين وغُرَم المخلّين بدوابّهم[٥] . فكانت المرتّبات التى يتقاضاها هؤلاء تتوقف على مقدار يقظتهم وعنايتهم . على أن الأرزاق كانت تطلق فى الأسبوع الأول من الشهر[٦] . وفى أوائل القرن الرابع ظهر رسمٌ جديد ، ثم صار رسماً

---

(١) قدامة ص ٢٣ ا — ب .
(٢) مسكويه ج ٥ ص ٢٥٧ .
(٣) كتاب الوزراء ص ١٥٦ .
(٤) نفس المصدر ص ٣١٤ .
(٥) كتاب الوزراء ص ٢٠ — ٢١ .
(٦) نفس المصدر ص ٨١ .

كثيراً ما لجأ إليه الحكام ، وهو ألا يُعطى أصحاب الأرزاق أعطياتهم عن السنة كاملة ؛ ففى عام ٣١٤ هـ — ٩٢٦ م اقتُصر فى أرزاق معظم العمال على عشرة أشهر فى كل سنة ؛ وكان صغار أصحاب الأرزاق أكثرهم عرضة للغبن ، فمثلا اقتُصر فى أرزاق أصحاب البُرُد والمنفقين على جارى ثمانية أشهر[١] . وكان يُستعاض عما يفقده بعض أصحاب الدواوين بتقليده دواوين أخرى ؛ فمثلا فى حوالى عام ٣٠٠ هـ — ٩١٢ م كان يتولى ديوان الأزمّة والتوقيع وبيت المال رجل واحد[٢] .

وكان على رأس كل ولاية رجلان : الأمير (وهو قائد الجيش) ، والعامل ؛ ويسمى هذا الأخير صاحب الخراج ، لأن أكبرَ واجباته حملُ خراج الولاية إلى خزانة الدولة ؛ وهو الذى يتولى الإنفاق على الولاية مما يحصل لديه من الأموال ، لأن خزانة الدولة العامة كانت لا تتولى إلا أمر نفقات دار الخلافة والدواوين وما يتعلق ببغداد[٣] . وكان الأمير يخاطب فى المراسلة بما يخاطب به العامل ؛ وكانت منشورات الوزير ترسل لكل منهما فى وقت واحد[٤] . ولكن الأمير كان يمتاز على صاحبه لأن له الصلاة بالناس ، وهذا يجعله رئيس المسلمين جميعاً فى ولايته[٥] ؛ وإذا تضافر الأمير والعامل استطاعا أن يفعلا بالولاية ما شاءا ، كما حدث فى عام ٣١٩ هـ — ٩٣١ م من أن العامل والأمير تضافرا بفارس وكرمان على قطْع حَمْل الأموال إلى الخليفة المقتدر ببغداد مدة طويلة[٦] . ولو أن

---

(١) نفس المصدر ص ٣١٤ ، ومسكويه ج ٥ ص ٢٥٧ .
(٢) كتاب الوزراء ص ٧٧ .
(٣) نفس المصدر ص ١٦ والصفحات التالية .
(٤) نفس المصدر ص ١٥٦ .
(٥) المغرب لابن سعيد ص ١٥ .
(٦) ابن الأثير ج ٨ ص ١٦٥ — ١٦٦ .

رجلا واحداً قُلّد المنصبين معاً لأصبح كالحاكم المستقل بولايته . ونظراً لما فى اجتماع هذين المنصبين من المزية امتنع بجكم ، القائد التركى الطموح ، من المسير إلى الأهواز لتولى أمورها عام ٣٢٥ هـ — ٩٣٧ م إلا أن يكون له الحربُ والخراجُ ، فأجيب إلى ذلك[١] . وقد كانت ولاية مصر على قسمين : والٍ للحرب والصلاة ، وآخر للخراج وتدبير الأموال ، حتى جاء ابن طولون فجمع بين الولايتين ، وكذلك فعل الأخشيد ، وكان كل منهما فى الواقع حاكماً مستقلا فى مصر[٢] .

ويشكو ديونيسيوس Dionysius von Tellmachre المتوفى عام ٢٢٩ هـ — ٨٤٣ م فى آخر كتابه فى التاريخ ، من كثرة عدد العمال ؛ لأنهم بهذه الكثرة يغتصبون عيش الفقير بكل الوسائل[٣] ؛ ففى مدينة الرقة مثلا ، وهى مدينة صغيرة على نهر الفرات كان يوجد : (١) قاض ، (٢) وكاتب سلعة يعرف بالبندار ، يطالب بالخراج ووجوه المال ، (٣) وصاحب جند ، (٤) وصاحب بريد ينهى أخبار الولاية للخليفة ، (٥) ومتولّى الضياع السلطانية (الصوافى) ، (٦) وصاحب معونة[٤] . وكان يوجد مثل هؤلاء الولاة فى كل « عَمَل » من اعمال الدولة السامانية[٥] . وكان أكثر هذا العدد الكبير من العمال يخرجون

---

(١) نفس المصدر ص ٢٥٢ .

(٢) المرجع ص ١٥ .

(٣) Michael Syrus, S. 538

(٤) نفس المصدر ص ٥٤١ ، وكلام ميخائيل غير واضح لأن منصب صاحب المعونة كان يضم عادة إلى صاحب الجند والحرب ، ونجد عند قدامة (مخطوط باريس ص ٩٤ ب — ١١٦ أ) نسخة عهد بولاية المعونة والحرب .

(٥) ابن حوقل ص ٢ ٣ ، ٣٠٦ وكذلك كانت العراق مقسمة إلى أربعة وعشرين طسّوجا . وكل طسّوج اثنا عشر رستاقا ، والرستاق اثنتا عشرة قرية . (كتاب الوزراء ص ٢٥٨) .

بخروج الوزير الذى عيّنهم ، وعند ذلك يظلون متعطّلين فى شوارع بغداد ، يثيرون الفتن حتى يعود حزبهم إلى ولاية الحكم — كما كان الحال فى أسبانيا وفى الولايات المتحدة منذ عهد غير بعيد — وإلاّ شغبوا فعكّروا هدوء البلاد.

ويحكى أنه قدم مرة على صاحب أصفهان شيخ من الكتّاب يطلب التصرّف ، ويحمل كتباً من إخوان لصاحب أصفهان ببغداد يوصونه به ؛ فقرأ الحاكم أول كتاب ، ولم يقرأ باقى الكتب ، وضجر ، وتغيّظ ، وقال : « قد والله بُلينا بكم معاشرَ المتعطّلين ! كل يوم يصير إلينا منكم واحد يريد تصرّفاً أو برّاً ، ولو كانت خزائن الأرض لى لكانت قد نفدت »[1] .

وكان من دهاء عضد الدولة أنه كان يوصل إلى العمال المتعطلين ما يقوم بهم ، ويحاسبهم به إذا عملوا[2]

وكان الإخشيد أول من رتب الرواتب[3] ؛ وقد أقرّ الفاطميون نظامه فى جملته ؛ وكانوا ينوون ، فيما يلوح ، أن يقسّموا حكم البلاد بين أوليائهم ؛ والدليل على ذلك أن جوهراً و إن كان قد ترك العمال فى مناصبهم ، فإنه لم يَدَعْ عملا إلا جعل فيه مغربيًّا شريكا لمن فيه[4] . ولكن لما ظهر أن هؤلاء المغاربة أكثر إتعاباً للدولة من غيرهم لم يتمّ ما كان عُزِمَ من إخراج العمال القدماء ؛ وهم نصارى فى الغالب . أما الأرزاق فلدينا من أخبار الإدارة الفاطمية أن الوزير كان يتقاضى خمسة آلاف دينار فى كل شهر ، وهو مثل مرتب صاحبه ببغداد ؛ أما رواتب أصحاب الدواوين فكانت أقل بكثير مما فى بغداد ؛ فكان صاحب

---

(١) الفرج بعد الشدة التنوخى طبعة مصر ١٩٠٤ ج ٢ ص ٩ — ١٠ .
(٢) ابن الأثير ج ٩ ص ١٦ .
(٣) المغرب لابن سعيد ص ٣٩ ، والخطط للمقريزى ج ١ ص ٩٩ .
(٤) الاتعاظ للمقريزى ص ٢٨ .

ديوان الإنشاء يأخذ مائة وعشرين ديناراً ، وصاحب بيت المال مائة دينار ، وأصحاب الدواوين الأخرى ما بين سبعين وثلاثين ديناراً فى كل شهر . وفى القرن الثالث الهجرى عيّن أحدُ أصحاب ديوان الرسائل رجلا أتاه يطلب الكتابة ، وكان يعطيه فى كل شهر أربعين ديناراً ليقوم بالإجابة على الرسائل التى ترد إلى الديوان[١] .

وعلى حين أننا لا نجد بين قواد الجيش إلا أسماء قوم من الموالى فإن وظائف الدواوين كانت وقفاً على الأحرار ، « وكان الفرس هم شُحْنة دواوين الخلافة ... فمنهم البرامكة ، وآل ذى الرياستين ، وإلى يومنا هذا منهم المادرائيون والفريابيون[٢] . ولما كانت الصبغة الغالبة على عمال الدواوين هى الصبغة الاقتصادية المالية ، فقد كان لا بد للواحد منهم من أن تتوفر لديه بعضُ خصال التاجر ، وكان الفارسى أمهر تاجر فى المملكة الإسلامية . ولا تزال الكفايةُ الإدارية موروثةً فى الفرس إلى يومنا هذا ؛ فيحدثنا الخبير النمساوى الذى قام بتنظيم البريد فى فارس « أن كل فارسى يحسّ من نفسه الصلاحية لكل عمل ، وهو لا يتردّد فى أن يدخل اليوم عملا إداريا مدنيًّا ، ويقوم به ؛ ثم يكون غداً فى منصب حربى »[٣] .. وهذه من خصال الفرس القديمة ؛ ويحكى أنه كان لبختيار بن معز الدولة كاتبٌ فارسى ، وكان مستولياً عليه ؛ ثم تحقّق بالجندية ، وادّعى الشجاعة ، وأعاره الناس من ذلك ما لم يكن عنده ، تقرُّباً إليه ؛ ثم عزم

---

(١) الإرشاد لياقوت ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٢) الإصطخرى ص ١٤٦ ، وذكر بعض المؤلفين أن الكتّاب خمسة : كاتب رسائل ، وكاتب خراج ، وكاتب قضاء ، وكاتب جند ، وكاتب شرطة ؛ ولكل منهم أشياء ينبغى أن يعرفها . انظر الخالص والمساوى للبيهقى ص ٤٤٨ ، ونجد التفصيل فى جهرة الإسلام الشيرازى مخطوط رقم ٢٨٧ بمكتبة ليدن ص ١٩٩ ا وما يليها .

(٣) Aus Persien, 1882, S. 184 ، [ولم يذكر اسم مؤلف هذا الكتاب ، المترجم].

أخيراً على تقلد الجيش والتسمية بالاسفهسلار ؛ ولكنه اضطر إلى الفرار من بغداد عام ٣٥٨ هـ — ٩٦٩ م[١] . وكان الاشتغال فى الدواوين يختلف عن عمل الفقهاء والعلماء كل الاختلاف؛ فكان المشتغل بإدارة الدواوين هو ممثل الثقافة الأدبية ، وكان لا يعالج العلوم الشرعية إلا بمقدار ما يتطلبه عمله وثقافته . أما التمايز الظاهرى بينهم فكان يتجلى فى أن الكاتب يلبس درّاعة ، على حين أن العالم يلبس الطيلسان[٢] . ويُحكى أن الوزير العتبى أراد أن يلزم أبا عبد الله بن أبى ذُهل (المتوفى عام ٣٧٨ هـ — ٩٨٨ م) تقلّد ديوان الرسائل ، فقال له : هذا قضاء القضاة بكور خراسان ، ولا يخرج عن حد العلم ؛ ولكن ابن أبى ذهل بكى وهدّد بترك البلد ، حتى أعفاه الوزير من ذلك[٣] . على أن الخلفاء كانوا يأبون أن يستوزروا العلماء وأصحاب الطيالسة ؛ وقد أشير على الخليفة المقتدر أن يستوزر محمد بن يوسف القاضى فقال : لعمرى إنه عالم ثقة ، إلاّ أننى لو فعلتُ ذلك ، لافتضحت عند ملوك الإسلام والكفر ؛ لأننى أكون بين أمرين : إما أن تُتَصَوّر مملكتى بأنها خالية من كاتب يصلح للوزارة ، فيَصْغُر الأمر فى نفوسهم ، أو أننى عدلت عن الوزراء إلى أصحاب الطيالسة ، فأُنسب إلى سوء الاختيار[٤] . وهذه الطائفة من الكتّاب أكبر ما يميز الدولة الإسلامية عن أوروبا فى أوائل العصور الوسطى ، حيث كان لا يتولى العمل بالدواوين إلا أهل الثقافة الدينية ؛ ولم يكن ذلك من الخير للإسلام ، لأن العمل فى الدواوين بما ينقصه من تعمق وما يؤدى إليه من ركود عقلى كان يندر أن ينشىء عقولا تأخذ بحظ فى الحركة

---

(١) مسكويه ج ٦ ص ٣٢٦ — ٣٢٩ .

(٢) الإرشاد لياقوت ج ١ ص ٢٣٤ ، والمقدسى ص ٤٤٠ .

(٣) طبقات السبكى ج ٢ ص ١٦٦ .

(٤) كتاب الوزراء ص ٣٢٢ .

العقلية ؛ وكان العمل فى الدواوين ملجأ ملائما للأدباء الذين لم ينشأوا فى الأوساط الدينية ، وهم المتعلمون الذين صاروا بعملهم فى الدواوين مجردين من البواعث الداخلية والخارجية التى تدفع العقل إلى العمل ؛ ولا يزال « الأفندى » الراضى عن نفسه ، بثقافته السطحية وقلة دوافعه إلى التفكير ، عقبةً فى طريق التقدم حتى يومنا هـذا ، وهو أخطر على التقدم من رجل الدين الضيّق الأفق والمحدود النظر[١] .

وقد جاء فى خبر يُروى عن عُمَرَ بن الخطاب رضى الله عنه ، ما يضع القواعد الأساسية لما ينبغي أن يكون عليه العامل . فيحكى عن عمر أنه كان إذا استعمل رجلا اشترط عليه أربعاً : ألا يركب برذونا ، ولا يلبس ثوبا رقيقاً ، ولا يأكل نقيّا (؟) ، ولا يغلق بابه دون حوائج الناس ولا يتخذ حاجباً[٢] . ولكن المال لعب فى القرن الثالث الهجرى دوراً سيئاً فى حياة عمال الدواوين ، وكان لكل شىء ثمن يُبذل وخصوصاً لمناصب الدواوين[٣] . وكان العامل متى تقلّد المنصب حاول أن يسترد ما خسره مستعيناً على ذلك بالخيانة ؛ فكان العمال مثلا يعيّنون أرزاقا لقوم لا يحضرون إلى العمل ، وأرزاقا بأسماء قوم لم يُخلقوا ، وكانوا يقيّدون برسم الفقهاء والكتّاب مرتبات بأسماء الغلمان والوكلاء فى الحاشية ؛ وكانوا يصرفون الورق والقراطيس ، ثم يبيعونه فيحصل لهم منه مال[٤] .

---

(١) ربما يقصد المؤلف أن أهل الدين يحكم ما كانوا عليه من بحث وتعمق وجدال ، أقدر على التفكير وبالتالى على الثورة والإصلاح الإدارى ، وكان هذا الإصلاح ألزم ما يكون للادارة الإسلامية . (المترجم)

(٢) كتاب الخراج لأبى يوسف ص ٦٦ .

(٣) كتاب الوزراء ص ٢٦٣ .

(٤) مسكويه ج ٥ ص ٢٤٤ .

وكان عامل مصر يقبض ثلاثة آلاف دينار فى كل شهر ، وهو مبلغ كبير ؛ ولكن كان على العامل أن يسدد نفقات ديوانه ، وكان يعلم أن رزقه لا يبقى نظراً لكثرة الهدايا التى يبعث بها إلى الأمير والوزير والخليفة . وقد شكت إحدى حظايا الخليفة مرة من مماطلة بعض أصحاب الدواوين فى تسليم إقطاع وهبه لها الخليفة ، فقال لها : كان الصواب أن تبعثى إليه بثياب وألطاف ، فتستغنى عن خطابى ، ففعلت ما نصحها به ، وتمّ لها ما أرادت[1] . ويصف ابن المعتز الولاة فى بعض شعره ، حيث يقول :

أفما ترى بلداً أقمتُ به ... أعلى مساكن أهله خُمصُ

وولاتُه نَبَطٌ زنادقة ... ملأى البطون ، وأهله خُمصُ[2]

وكان أهل الثغر فى ذلك الوقت يعتبرون عمال السلطان والفساق فريقاً واحداً ؛ كما جمع العهد الجديد بين المذنبين وآخذى الضرائب الجركية . ويحكى أنه بلغ من دِين بعض أهل الورع أنه امتنع من نقش فص للأمير ، فزاد فى الأجرة حتى بلغت مائة دينار ، فأبى الرجل ؛ ثم جاء إليه بعد ذلك تاجر فأعطاه على نقش بعض الفصوص عشرة دراهم ، فأخذها ، وذلك اجتهاداً منه فى ألا يأخذ الحرام[3] . وقد كان يضرب المثل بزهد جعفر بن مبشّر ، وقد أضرّت به الحاجة ، حتى كان يقبل القليل من زكاة إخوانه . وقد أعجب أحد التجار

---

(١) كتاب الوزراء ص ١٨٢ — ١٨٤ .

(٢) ديوان ابن المعتز ج ٢ ص ١٤ . لم تكن حوائج ابن المعتز تقضى ، ولا معاملاته تمضى عند الوزراء ، لأنه لم يكن محبوباً فى قصر الخلافة ؛ وقد ظل ثلاثين سنة يكاتب الوزراء فى حاجاته نظماً ونثراً ، فلا يجيبونه ، وكان يحاول الوصول إليهم فلا يأذنون له (انظر كتاب الوزراء ص ١١٥) .

(٣) ابن المرتضى : ذكر المعتزلة ص ٦١ .

يحسن كلامه مرة ، وعرف مسكنته ، فأرسل إليه خمسمائة دينار ، فردّها فقيل له : قد عذرناك فى ردّ مال السلطان للشبهة ، وهذا تاجر مالُه من كسبه ، فلا وجه لردّك له[١] . وحكى أن بعض المتصرّفين احتبس أبا على الجبّائى للطعام ، فأجابه ؛ فأنكر رجلٌ ذلك عليه ، فقال له : أتشتهى تعلم أن طعامه الذى يقدمه إلينا مما يشترونه ، وأن الغالب أنهم يشترونه لا بعين المال ، أفما تعلم أن ذلك ملكه ، وأنه مما يحلّ له تناوله[٢] . « وكان أحمد بن حرب يوما على طعام مع قوم وفدوا عليه من كبار نيسابور ووجوهها ، إذ دخل ابنه فى الغرفة سكران يغنّى ويلعب ، ولم يسلّم على القوم ؛ ولما رأى أحمد دهشتهم سألهم : ما بكم ؟ فقالوا خجلنا من أن يدخل عليك ولدك على هذه الصورة ، فقال لهم أحمد : إنه معذور ، فقد أكلت أنا وزوجتى ليلة من طعام بعثه إلينا جارٌ لنا ، وفى هذه الليلة حُمل بهذا الغلام ، فنمنا ، ولم نصلّ ، فلما كان من اليوم التالى سألنا جارنا : من أين هذا الطعام الذى بعث به إلينا ، فعلمنا أنه من طعام وليمة عرس فى دار أحد عمال السلطان »[٣] . وكان بعض الناس لا يسلم على عامل السلطان بما تجرى به العادة من قول : السلام عليكم ، بل كان البعض يقول جادّا أو مستهزئا : تُب من عمل السلطان . وقد تاب رجل مرة من عمل السلطان ؛ ثم طُلب لتقليده عملاً جليلاً ، فكسر التوبة ، فسماه الناسُ المرتدّ[٤] . ونادراً ما كان الرأى العام يعتبر قلة الأمانة فى إدارة الدواوين شيئاً مخلّ بالشرف . ويعجب المؤرخون حين يجدون أحد كبار العمال من أهل الأمانة . ومما يحكى أنه توفى فى عام ٣١٤ هـ — ٩٢٦م

---

(١) نفس المصدر ص ٤٣ — ٤٤ .

(٢) نفس المصدر ص ٥٦ ، ٦٠ .

(٣) كشف المحجوب للهجويرى (بالفارسية) ص ٣٦٦ .

(٤) مسكويه ج ٥ ص ٢٤٤ .

صاحبُ بيت مال العامة ؛ فأراد الوزير أن يقبض أمواله ، واشتد فى المطالبة ؛ ولكنه لم يجد شيئاً ، لأن ذلك الرجل كان « صحيح الأمانة »[١] . وكثيراً ما كان يُترك العمال فى مناصبهم أو يُعادون إليها بعد تركها مع الشبهة فى أمانتهم ؛ وذلك بعد أن يدفعوا ما يقرَّر عليهم . على أن هذا لم يكن يقع دائماً .

أما مصادرة العمال فإننا نعرف من مصدر جدير بالثقة أن الأخشيد ، صاحب مصر ، وكان رجلا ماليّا ماهراً ، هو أول من نكب عماله وكتّابه مراراً[٢] . فهو مؤسّس نظام مصادرة العمال وفرض الأموال عليهم . وكان العامل إذا صودر وثُقل عليه عبء المصادرة تبرّع له أصحابه ، وجمعوا مالاً للتخفيف عنه[٣] ؛ وقد صادر الحاكم بأمر الله أحد أصحاب الدواوين ، وقطع يديه عام ٤٠٤ هـ — ١٠١٣م ، ثم أكمل بقية تصرفاته الغريبة ، فقلّده ديوان النفقات عام ٤٠٩ هـ — ١٠١٨م ، بل قلده الوزارة عام ٤١٨ هـ — ١٠٢٧ م[٤] .

على أن السنّة الفاسدة التى جرى عليها حال الدواوين فى دولة الخلفاء تجلّى أثرها السيئ فى ظهور مرض لحق بحرفة الاشتغال فى الدواوين ، كما أن لكل حرفة مرضاً ؛ وذلك هو التهافت الشديد على الألقاب ، والتكلف فى أساليب المكاتبات . وقد بدأ هذا فى القرن الرابع ، وبقى إلى اليوم . وفى المكاتبات الرسمية كانت تُوجّه عناية كبيرة إلى العنوانات وتعظيم شأن المخاطَب وإلى الإسهاب فى

---

(١) مر ذكره ص ١٢٨ .

(٢) المقفى لابن سعيد ص ٣٩ .

(٣) كتاب الوزراء ص ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٨ .

(٤) Ad. Becker, Beitrage zur Geschichte Aegyptens, I, 34 عن المسبحى

[illegible] عام ٤١٧ هـ

ذلك ؛ على حين كان يُختم الخطاب ويوقع عليه فى إيجاز على خلاف عادة الأوربيين . وقد بدأ هذا منذ القرن الثالث الهجرى ، وذلك أن العادة كانت جارية فى المكاتبة بين الناس بأن يُقال : من فلان إلى فلان أو من أبى فلان إلى أبى فلان ؛ ولم يكن على شىء من العنوانات دعاء ، حتى جاء الفضل بن سهل فى خلافة المأمون ، فكتب كتاباً عنوانه : لأبى فلان أبقاه الله من أبى فلان[1] ؛ ثم استعمل الناس بعد ذلك الدعاء على عنوانات الكتب . وقد انتهت إلينا المخاطبات المختلفة التى كان الوزيرُ يخاطب بها العمال على اختلاف درجاتهم فى القرن الرابع الهجرى . فكان يكتب إلى أمير الشام وأجنادها : أعزّك الله ومدّ فى عمرك وأتم نعمته عليك وإحسانه إليك ؛ وإلى الزُّرّاع والمهندسين : حفظك الله وعافاك ؛ وإلى أصحاب البُرُد ممن يتقلد الأعمال الجليلة : أكرمك الله ومدّ فى عمرك ؛ وأتم نعمته عليك ؛ وإلى التجار والمبتاعين للغلّات إذا جُمعت الواحد منهم أعمالٌ : عافانا الله وإياك من السوء[2] . وكان الوزراء والكبراء فى أول القرن الرابع يخاطَبون بسيدنا أو مولانا ، ويستعمل فى ذلك ضمير المخاطب المفرد . وفى عام ٣٧٤ هـ — ٩٨٤ م كان ابنُ سعدان الوزيرُ يخاطب الوزيرَ ابن عباد بالصاحب الجليل . والصاحبُ ابنُ عباد يخاطب ابنَ سعدان بالأستاذ مولاى ورئيسى[3] .

---

(١) تاريخ سعيد بن البطريق (المتوفى عام ٣١٨ هـ — ٩٣٠ م) ص ٧٣ ب من مخطوط باريس رقم ٢٩١ .

(٢) كتاب الوزراء ص ١٥٣ والصفحات التالية .

(٣) العيون الزاهرة لابن تغرى بردى ، طبعة كاهورتيا ص ٢٤ ، وكان مسرور بن نسطورس وزير العزيز بالله فى مصر مخاطب سيدنا الأجل (يحيى بن سعيد ص ١١٢ ا) .

ويقول أبو بكر محمد بن العباس الخوارزمى[١] (المتوفى عام ٣٨٣ هـ — ٩٩٣ م) فى هذه الألقاب :

ما لى رأيت بنى العباس قد فتحوا ... من الكنى ومن الألقاب أبوابا
ولقّبوا رجلاً لو عاش أوّلهم ... ما كان يرضى به الحبش بوّابا
قلّ الدراهمُ فى كفّى خليفتنا ... هذا فأنفق فى الأقوام ألقابا

وفى عام ٤٢٩ هـ — ١٠٣٧ م لُقّب قاضى القضاة الماوردى بلقب أقضى القضاة ؛ وجرى من بعض الفقهاء إنكارٌ لهذه التسمية ، وقالوا : لايجوز أن يسمّى به أحدٌ ، هذا بعد أن كتبوا خطوطهم بجوار تلقيب جلال الدولة بملك الملوك الأعظم ، فلم يلتفت إليهم الماوردى ، واستمر له هذا اللقب إلى أن مات ، ثم تلقب به القضاةُ بعده[٢].

وقد حاول الخليفة الحاكم بأمر الله أن يلغى الألقاب ؛ فبعد أن سخا فى منح الألقاب على اختلاف أنواعها ، أسقطها عام ٤٠٨ هـ — ١٠١٧ م ماعدا ألقاب تسعة نفر ، هم أكبر حملة الألقاب ، ولكنه أعاد الألقاب بعد قليل[٣] ، على عادته الجارية من نقض و إبرام . ويقال إن أبا الحسن كاتب الخليفة القادر بالله (٣٨١ — ٤٢٢ هـ = ٩٩١ — ١٠٣١ م) هو مخترع لفظ « الحضرة » فى المخاطبة ؛ وفى هذه المسألة الصغيرة أيضاً نجدنا حتى الآن نسير على رسم القرن الرابع . وهذا الكاتب هو مخترع عبارة : الحضرة العالية الوزارية ؛ وهو أول من أخرج عبارة : الحضرة القدسية النبوية فى الكلام عن الخليفة ، وأشرك بذلك

---

(١) يتيمة الدهر ج ٤ ص ١٤٥ .
(٢) الإرشاد لياقوت ج ٥ ص ٤٠٧ .
(٣) يحيى بن سعيد ص ١٢٩ ا — ب .

عبارة : السُدَّة النبوية ، ثم كتب عن الخليفة بلفظة غريبة غير مستقيمة الدلالة وهي : « الخدمة » وتصرف فى ذلك حتى قال : قالت الخدمة ، وفعلت الخدمة ، وسُئلت الخدمة ، حتى رأيت بخط أبى الحسن بن أبى الشوارب فى ترجمة رقعة : « خادم الخدمة الشريفة فلان بن فلان »[١] . وقد لقّب الخليفةُ القائم وزيرَه (قتل عام ٤٥٠ هـ — ١٠٥٨ م) بألقاب هى : رئيس الرؤساء ، وشرف الوزراء ، وجمال الورى[٢] . أما بين القضاة فقد بقى الرسم القديم جارياً ، فكان قاضى القضاة يوقع للقضاة بما يقول فيه : « أبو فلان ، فلان بن فلان القاضى أيده الله يفعل كذا » ، و إلى قضاة النواحى : « فلان بن فلان الحاكم » ، بغير كنية ولا دعاء ولا ذكر قضاء[٣] .

وفى عهد المقتدر كانت تغلق الدواوين فى دار الخلافة يومى الجمعة والثلاثاء ، وقد أمر المقتدر (٢٧٩ — ٢٨٩ هـ = ٨٩٢ — ٩٠٢ م) بذلك « لأن يوم الجمعة يوم صلاة ، وكان يحبه ، لأن مؤدّبه كان يصرفه فيه عن مكتبه ؛ ولأن الناس يحتاجون فى وسط الأسبوع إلى الراحة والنظر فى أمورهم ، والتشاغل بما يخصّهم »[٤] .

---

(١) كتاب الوزراء ص ١١٨ والصفحات التالية .

(٢) تاريخ بغداد JRAS., 1912, S. 67.

(٣) كتاب الوزراء ص ١٥١ .

(٤) نفس المصدر ص ٢٢ .